

## تصريح صحفي للنائب العام الفلسطيني، أحمد المغني، يطلب فيه وقف عمل وزير الاقتصاد الفلسطيني في الحكومة بعد اتهامه بالفساد\*

رام الله، 2011/11/30. [مقتطفات]

[.....]

أعلن النائب العام الفلسطيني أحمد المغني أنه سلّم المحكمة الفلسطينية ملفاً ضد وزير الاقتصاد الدكتور حسن أبو لبة، مطالباً رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض بإصدار قرار بوقفه عن العمل.

وقال النائب العام أحمد المغني إنه صدر أمر قضائي من مجلس القضاء الأعلى بعد وضع لائحة اتهام بحق أبو لبة، وقد تحدد لها جلسة بتاريخ 2011/12/12، مشيراً إلى أن إعلان أبو لبة تعليق صلاحيات ومهام عمله إجراء لا أساس قانونياً له.

[.....]

وشدد أبو لبة في بيان صحفي على أن "كل هذه التهم هي محض افتراءات"، وقال: "سأقوم في القريب العاجل بنشر جميع الوثائق المتوفرة لديّ حول القضية، لإطلاع أبناء الشعب الفلسطيني على حقيقة ما جرى، وتفويت الفرصة على مسلسل التشويه والتشهير الذي يمارسه ويساهم فيه كل من تضرر من مواقف وقراراتي وسياساتي خلال عملي في المواقع المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة منتجات المستوطنات."

[.....]

وبشأن ما إذا كانت هناك شكاوى ضد وزراء آخرين في حكومة فياض يجري متابعتهم بقضايا فساد قال رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة: "على هذا المستوى لا يوجد لدينا شكاوى، ولكن هناك مستويات أخرى أقل من هذا المستوى. مستوى وزير [....]".  
وذكرت مصادر فلسطينية متعددة الأربعاء أن فياض طلب من أبو لبة ووزير العمل أحمد المجدلاني تقديم استقالتهما قبل أن يُقدم على إقالتهما بالتنسيق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتأتي مطالبة أبو لبة والمجدلاني بالاستقالة بعد أسابيع من إعلان وزير الزراعة السابق إسماعيل إدعيق التوقف عن ممارسة مهامه كوزير. وكان إدعيق أعلن في آب/ أغسطس الماضي توقفه عن ممارسة مهامه كوزير في حكومة الدكتور سلام فياض لحين بت القضاء الفلسطيني في

\* المصدر: صحيفة "القدس العربي".

تهم الفساد الموجهة له، مشدداً على أنه يحترم القرار الصادر بإحالاته إلى المحكمة للبتّ في التهم الموجهة إليه، معرباً عن ثقته بأن القضاء الفلسطيني سينصفه ويقضي ببراءته. وكانت هيئة مكافحة الفساد في السلطة الفلسطينية أعلنت إحالة إدعيق إلى محكمة مختصة بالنظر في جرائم الفساد.

[.....]

وأكد إدعيق أنه بريء من كل التهم الموجهة إليه، وهو على استعداد للمساءلة أمام الجمهور، وليس لديه ما يخفيه، مشيراً إلى أن القضاء الفلسطيني أثبت كفاءته أكثر من مرة، وقال: "نحن لا نريد سوى محاكمة عادلة من قبل القضاء الفلسطيني، ونحن متأكدون من براءتنا من كافة التهم الموجهة إلينا، وعندما تثبت هذه البراءة سنلاحق كل الذين حاولوا تشويه سمعتنا وعملنا المتفاني في خدمة الوطن، وتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني." هذا وكان وزير الأشغال العامة الدكتور محمد إشتية عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" استقال من حكومة فياض العام الماضي للتفرغ للعمل في أطر حركة "فتح"، مبتعداً بنفسه عن تلك الحكومة التي سبقه للانسحاب منها حاتم عبد القادر وزير شؤون القدس الذي استقال من الحكومة في عام 2009 بحجة عدم قدرة الحكومة على توفير المتطلبات المالية لدعم القدس.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)